بل انها وليدة حرصه على استئصال اسباب كل أزمة مماثلة في المستقبل » .

هذا المحور ، المتجه نحو الغاء اتفاق القاهرة ، كان يصب فيه رواقد فرعية تسعى الى تعزيزه وتصعيده : منها الحديث عن **السيادة اللبنانية** ، فقد أوردت « النهار » (٥/٥) ان الرئيس فرنجية في احاديثه مع الوسطاء العرب شدد على « انه أقسم اليمين الدستورية على المحافظة على سيادة لبنان وهو ملتزم بقسمه التزاما تاما وكليا ولا يقبل ان تكون هناك دولة ضمن الدولة وان يكون هناك مسلحون في المدن او ضواحيها يسرحون ويمرحون ويروعون الناس ويخطفون ويحجزون الحريات ويتصرفون كأنهم سلطة فوق السلطة الرسمية » . وفي تصريح ادلى به بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب ، (نشرته « العمل » ٥/٦) اكد هذا المعنى « أنا أتساءل اي بلد في العالم يقبل ان يتواجد على ارضه جيش احتلال رغم ارادته ، واي بلد يقبل ان يتنازل عن سيادته وعن مسؤولياته لاشخاص وفئات مبهمة » . اما ريمون اده (في تصريح نشرته « النهار » ٥/٧) فقد قال « ان نصوص اتفاق القاهرة ضد سيادة لبنان » . وقد اظهرت « النهار » (٥/٧) ان ثمة تناقضا بين سيادة لبنان وحرية العمل الفدائي « حتى ان الوسطاء العرب ليسوا متفقين في الرأي حول هذه الصيغة فالبعض يرى ان تعطى المقاومة مزيدا من الحرية ولا تفرض عليها القيود باسم المطالبة باحترام السيادة ، بينما البعض الاخر يرى ان لا تخرج المقاومة بنشاطها على سيادة لبنان وان تعمل من ضمن هذه السيادة. ولا يقتصر تباين الاراء على الوسطاء العرب بل ان هذا التباين موجود بين اعضاء الحكومة انفسهم . فالرئيس امين الحافظ ومعه الوزير علي الخليل تساندهما الاحزاب اليسارية التي تضغط وتصعد موقفها الان من اجل الوصول الى الصيغة التي تؤمن مصلحة المقاومة وتضمن لها حرية التحرك والنشاط ، بينما يريد وزراء آخرون ان يتم وضع الصيغة الجديدة في نطاق احترام سيادة لبنان واعتبار ان لا سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية » . ومن الروافد الاخرى التي صبت في مجرى الاتجاه نحو الغاء اتفاق القاهرة ، مقارنة معاملة الفلسطينيين في لبنان بمعاملتهم في الدول العربية الاخرى و« الامتيازات » التي يتمتع بها الفلسطينيون في لبنان . فالرئيس فرنجية (كما ذكرت « النهار » ٥/٥) ذكر امام الوسطاء العرب « اننا سنعامل اخواننا الفلسطينيين كما تعاملهم الدول العربية ، ولتقل لنا الدول العربية كيف تعاملهم ونحن مستعدون لتطبيق ذلك بكل دقة . ان الانظمة المرعية والقوانين التي تنفذ وتطبق على المواطن اللبناني ستنفذ كذلك وتطبق على الاخوان الفلسطينيين ... ولا يجوز أن يكون المواطن اللبناني خاضعا للقوانين بينما الفلسطيني فوق القانون او ان يكون مواطنا ممتازا واللبناني مواطنا من الدرجة الثانية » . و« الامتيازات » التي اشار اليها الرئيس فرنجية لا تتعلق بحق المواطنة في الدولة وانما بوجود السلاح بأيدي الفلسطينيين،فهو يتساءل «ما الفائدة من وجود مسلحين في العاصمة والمدن ؟ » . وينتقل الرئيس فرنجية الى محور آخر يدعم وجهة نظره بالغاء اتفاق القاهرة هو رأيه في المخيمات الفلسطينية فهو يقول « ان الدولة لم يعد لها اي سلطة او رقابة على المخيمات » . ويزعم ان المخيمات « اصبحت مأوى للمجرمين ومخالفي القانون والفارين من وجه العدالة من غير الفلسطينيين » .

على الجانب الاخر كانت وجهة النظر الفلسطينية واضحة وحاسمة في جميع هذه القضايا التي طرحت . فعن اتفاق القاهرة كتب المحرر السياسي لوكالة الانباء الفلسطينية « وفا » (٥/٦) : «بعض الصحف ووكالات الانباء تتساءل عن اتفاق القاهرة، بعضها يتذاكى اكثر ، يحاول ان يقول سمعنا عن اتفاقية جديدة ، فلان اتفق مع فلان على اتفاق جديد . نقول كل هذا الكلام لا اساس له من الصحة . اتفاقية القاهرة هي ملك للفلسطينيين واللبنانيين ، واتفاقية القاهرة هي الاساس والحكم . ولا نقاش في اتفاقية القاهرة مهما كانت الظروف ، لا كلا ولا جزءا ولا من قريب او بعيد . ثم هل نتكلم بصراحة اكثر . اننا نطالب بتنفيذ اتفاقية القاهرة . وقد لا يكون الوقت مناسبا للدخول في التفاصيل » . وقد اوضح بيان للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (٥/٥) كثيرا من الامور التي كانت تقال فقد جاء فيه « لم تكن حركة المقاومة الفلسطينية تتوقع ان تحل الامور في لبنان الى ما وصلت اليه في الايام الثلاثة الماضية حيث تعرض المواطنون الفلسطينيون واللبنانيون في المخيمات والاماكن التي تحيط بها الى القصف بمختلف انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة . كما لم نكن نتوقع ان تقصف الطائرات الاماكن السكنية الامنة وان تشن على اللبنانيين والفلسطينيين وعلى